بنية الإيقاع و رهان اللغة

بحث في آليات الخطاب اللغوي في القرآن الكريم

"جمالية التقديم والتأخير نموذجا"

– مقاربة أسلوبية –

الأستاذ: عبد الوحيم عزاب
قســـم اللغة العربية و آدابها
جامعة سطيف

ملخـــص :

يسعى هذا البحث إلى معالجة سمة فنية اتسم بها الخطاب القرآني، و يتعلق الأمر ببنية الإيقاع في خطابه اللغوي، من خلال فضاء علم المعاني و خاصة ما تولد عنه مـــن ظواهر جمالية، شكلت ظاهرة التقديم والتأخير أظهر سماته في الخطاب...

و قد قسمت هذه الدراسة إلى مستويات في التحليل الأسلوبي يمكن إجمالها في الآتي:

1- بنية اللغة بين مبدأ الاختيار و التوزيع في النسق الأسلوبي.

2- جماليات التقديم و التأخير في ضوء منهج بلاغي متكامل.

3- بنية الإيقاع الدلالي و الصوتي في ظاهرة التقديم و التأخير.

Résumé:

Le thème de cette recherche concerne la notion esthétique du discours coranique, et plus particulièrement dans la structure rythmique, d'après l'espace rhétorique et ces phénomènes esthétiques basant bien sur la notion de la permutation à travers l'analyse stylistique. Cette étude se subdivise en trois chapitres:

1- Structure de la langue entre le principe de l'axe paradigmatique -sélection- et l'axe syntagmatique – distribution-.
2- Esthétique de la permutation d'après une méthode rhétorique globale.
3- Structure du rythme sémantique et phonétique dans la notion de la permutation.

مدخـــــــل:

يشكل الاتجاه الأسلوبي ملمحا نقديا حداثيا بالغ الأهمية و التعقيد في الدراسات الأدبية، و قد وفد إلى المخزون الأدبي و الثقافة النقدية العربية الحديثة عن طريق عوامل متعددة يمكن إجمالها في عنصرين أساسيين هما:

1- اتصال الشرق بالغرب.

2- كثرة الإرساليات العلمية و تطور حركة الترجمة.

مما نتج عنهما حاجة التراث العربي و الإسلامي إلى غربلة تخلصهما من الحنين إلى الماضي و تؤطر المشهد النقدي العربي المعاصر من الشكل التقليدي في مجال التحليل والتأويـــل و التفسير و النقد.

خاصة فيما شاع من نظرية النظم و فضاءات علم الجمال في البلاغة العربية الكلاسيكية، التي يشكل العدول الاستعاري أحد أبرز مقوماتها، و هذا ما يمكن تفسيره أسلوبيا بـــــ: الدراسات الوصفية السياقية القائمة على النقد التاريخي و النفسي والاجتماعي التي ظلت تنظر إلى الإبداع الأدبي بوصف سياقا **Contexte** حيث تدرس عالم النص انطلاقا من حياة الباث، المرسل أو الأديب أو الناص و بيئته و ثقافته وعصره....إلخ.

أما المناهج الحداثية (كالأسلوبية) التي يطلق عليها بمناهج مـــا بعـــد البنيويـــة: **Post-structuralisme** فهي مناهج معيارية أو تقييمية، مناهج نسقية، نصانية، أو

محايثة (اكتفاء اللغة بذاتها) أي : **Immanence** أو ما يسمى بمنهج (شكل المحتـــوى)، لأنه يحلل النص من حيث هو (كما هو موجود) دونما نظر إلى سياقه و من هذه المسلمة فالمناهج الحدايثة وخاصة الأسلوبية منهج جمالي لغوي يهتم بما يسمى بظاهر الـــنص أي: **Le Phénotexte** و أما المناهج التقليدية (العدول) فتهتم بما يسمى بتكوين النص أو توليده: النص، المؤلف، السياق أي: **Le Génotexte** ومن المنظور الأسلوبي في مشهد الخطاب النقدي العربي المعاصر ظهر ما يسمى بالانزياح اللغوي و هو مصطلح غربي فيما نعتقد نتج عن طريق تواصل الثقافتين العربية و الغربية على محك عامل اتصال الشـــرق بالغرب ... ونضح حركة الترجمة كما سبق الذكر، و الانزياح **L'écart** لـــه دلالات أسلوبية منها: الانتهاك، والانحراف أو الخروج عن الأنماط اللغوية المألوفـــة و منـــه أي الانزياح ظهر ما يسمى في المنهج الأسلوبي بـــ :

الاستبدالية	التركيبية
Paradigmatique	**Syntagmatique**
محور الاختيار	محور التوزيع
Axe de sélection	**Axe de distribution**

هذا و تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يسعى إلى الإفادة من بعض خلاصات المنـــاهج الجمالية الحديثة التي تنطلق من مفهوم (شكل المحتوى) و تطويعها في حدود ما يضـــمن للنص القرآني أصالته و قداسته.

– بنية اللغة بين مبدأ الاختيار والتوزيع في النسق الأسلوبي :

تعتمد كل مرسلة لغوية على مبدأين أساسيين هما: الاختيار **Sélection** و التوزيع **Distribution**، ويقع المبدأ الأول على المحور الرأسي للتعبير اللغوي، حيث يقوم المتكلم باختيار مفردات لغوية بعينها، من بين مجموعة كبيرة من المفردات، التي تقوم بينها علاقة تشابه أو تخالف على أكثر من مستوى، و لما كانت قدرة المتكلم على انتقاء مفرداته مرهونة بكفايته اللغوية، و مخزونه اللفظي، فإن قدرته على الإبداع –في هذا الجانب– تظل محدودة بحدود ما يمتلكه من مادة لغوية و ما يتميز به من قدرة على الاختيار، و التمييز بين البدائل اللغوية التي تتعايش معا في ذاكرته.

أما مبدأ التوزيع **Distribution** أو التأليف: **Synthèse**، فهو يقع على المحور الأفقي التراصفي، والذي يقوم فيه المتكلم بترتيب المفردات المنتقاة من المحور السابق، وفق قواعد النظام اللغوي التي تخضع لها لغة المتكلم، و بترتيب العناصر اللغوية و تنسيقها أفقيا على نحو معين، تنشأ بينها علاقات نحوية و تركيبية، تساهم في إفراز أو إنتاج الدلالة اللغوية المقصودة.

و لما كانت لغة الإبداع تقوم على تحطيم القواعد اللغوية، و العدول عنها بما يسمح لها بتحقيق دلالة إضافية إلى المعنى الأساس، فإن المحور الأفقي يكون أكثر مرونة لاستيعاب أشكال التعبير اللغوية المختلفة، و أوسع مجالا لإنتاج مستويات لغوية جديدة، ذات قيم جمالية أو دلالية متفاوتة، لذا "لا يمكن أن يكون إبداعا إلا حينما يوجد تفكير عميق في الطبيعة التركيبية للغة. و إلا حينما يوجد خلق جديد لهذه التركيبات وتمثل الحركة الأفقية للصياغة محورا من محاور الخلق اللغوي، يعمل بشكل أساسي على تحطيم الإطار الثابت للأسلوب، ولقوانين اللغة وقواعد الكلام"[1].

إن طريق رصف المفردات داخل الجملة تخضع لعدة عوامل نحوية وصرفية ودلالية وصوتية، والتركيز على أحد هذه العوامل يؤثر في عملية النسيج اللغوي تأثيرا مباشرا، تتحرك على إثره المفردات في حركة أفقية من أماكنها المرصودة لها، إلى أماكن

أخرى ذات طبيعة تأثيرية متميزة. أي أن تحريك المفردات أفقيا إلى الأمام أو إلى الخلف له علاقة قوية بغائية الإبداع الفني.

وإذا كان الإبداع الأدبي يرتبط بالدرجة الأولى بالمحور الأفقي للصياغة، أو بطريقة التركيب والتأليف بين العناصر اللغوية، لما يسمح به من نشوء علاقات نحوية متعددة عن طريقة التقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة، أو الفصل والوصل، أو بتبادل الوظائف النحوية والدلالية للمفردات، فإن ما تتمتع به اللغة العربية من حرية في ترتيب عناصرها –بوصفها لغة معربة– ليضاعف من طاقاتها الإبداعية، لأن أي تغيير في مواقع الكلمات إنما يؤدي إلى تغيير في الجانب الدلالي، و في المستوى الفني للتعبير، وكما قرر "باسكال" «إن الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معنى مختلف، وأن المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة»[2].

و لهذا كان مبحث التقديم والتأخير من أكثر المباحث البلاغية، التي نالت اهتمام علماء المعاني، ذلك الاهتمام الذي تجلى في رصدهم لصورة التقديم والتأخير المتعددة، وما تؤديه كل صورة من قيمة جمالية أو دلالية أو تأثيرية أو إيقاعية مضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة.

إن تحريك أجزاء الجملة –تقديما وتأخيرا– وفق المنظور الأسلوبي لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما يجري وفق مقتضيات جمالية تتطلبها لغة العمل الأدبي، وفي إطار الإمكانات التعبيرية التي يمتلكها النظام اللغوي، أي أن تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقا، و إنما يظل محصورا في مناطق نحوية معينة دون مناطق أخرى، تأبى أن يصيبها أي تغيير في ترتيب أجزائها، فمثلا "لا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها"[3]. و ليس التعقيد اللفظي على نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا ملك أبو أمه حي أبوه يقاربه[4]

أو ما يسميه ابن الأثير بالمعاظلة، إلا صورة لهذا الخلل التركيبي، حيث يتم تقديم العناصر الثابتة الترتيب على بعضها البعض.

"و من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، و يتأخر البيان على المبين، و المعطوف بالنسق على المعطوف عليه، و التوكيد على المؤكد، و البدل على المبدل منه...و من الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، و حرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى ، و حرف القسم على المقسم به و واو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه و الفعل على الفاعل... و من الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر، و رتبة الفاعل والمفعول به، و رتبة الضمير و المرجع، ورتبة الفاعل و التمييز بعد نعم، و رتبة الحال و الفعل المتصرف، و رتبة المفعول به والفعل"[5].

و بذلك فإن مبحث التقديم والتأخير يدور في إطار الترتيب غير الواجب بين العناصر اللغوية في الجملة، أي التي لا يؤدي تقديمها أو تأخيرها إلى خلل في المعنى، وإنما تظل محفوظة بوظيفتها النحوية كالابتداء أو الإخبار أو الفاعلية أو المفولية... على الرغم من تغير موقعها اللفظي في الجملة.

و لا شك في أن الصورة المثالية للأداء اللغوي، تمثل المعيار النحوي الذي نقيس عليه مستوى التحريك الأفقي لأجزاء الكلام، و لكن على الرغم من وضوح هذا المعيار و أهميته في رصد أشكال الانحراف اللغوي للكلام، فإنه يظل قاصرا على الإحاطة بكل أوجه التقديم و التأخير. إذ أن هناك تحريكا يحدث في باطن الصياغة لا يمكن لهذا المعيار أن يكشف عنه؛ لأن ظاهر الصياغة قد لا يخالف النظام اللغوي المألوف، و يوافق المتطلبات النحوية، على الرغم من أنه –في الواقع– يمثل صورة تركيبية جديدة محولة عن صورة أخرى، تستقر في البنية العميقة للجملة.

لذا نرى أنه من الأفضل أن ندرس قيم التقديم و التأخير، و درجة التحرك الفعلي لأطراف الصياغة في ضوء البنية العميقة، لا في ضوء الصورة المثالية للتركيب، باعتبار أن كل جملة منطوقة أو مكتوبة لها بنية مقدرة قد تحولت عنها يمكن تحديدها – البنية المقدرة– من خلال الحدس اللغوي الذي يمتلكه كل إنسان يتحدث اللغة العربية

بصورة جيدة، ويمتلك كفاية لغوية تمكنه من فهم و إنتاج ما لا حصر له من الجمل اللغوية.

و نعلل أو نوضح ذلك بقولنا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو، فالجملة تبدو صحيحة من الناحية النحوية و هي تنتمي –في رأي النحويين– إلى باب الجملة الاسمية لا الفعلية، وأن (زيد) وقع في موضعه الأصلي و هو الابتداء، و جملة (ضربه عمرو) في موقع الخبر، و عليه نستطيع من الناحية النحوية أن نجرؤ و نقول: إن هناك تقديما و تأخيرا طالما أن أطراف الإسناد أخذت رتبتها النحوية المقررة لها.

ولكننا في ضوء البنية العميقة نرى أن الحدث مقدم أبدا في الجملة العربية، و هو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية، و الأصل –إن اشتملت على فعل– أن تبدأ الجملة به* أي أن تركيبها الأساس، (ضرب عمرو زيدا)، و حين النظر إلى هذه الصورة نستطيع أن نحكم على وجود تبادل للعناصر اللغوية، و تحريك المفعول به (زيدا)، انتقل بموجبه إلى صدر الجملة ليأخذ حكما نحويا جديدا هو الابتداء، تاركا في الموقع الذي كان يحتله ضميرا يعود عليه، ليحقق بذلك غرضا بلاغيا و دلاليا قد يتصل بالمبدع، أو بالمتلقي أو بالصياغة.

* مما انتهت إلى تأكيده قواعد النحو التوليدي في اللغة العربية هو أن التركيب الأساس لعناصر الجملة في الجملة العميقة هو:

فعل+اسم+اسم، فعل+فاعل+مفعول به. و هذه القاعدة تنتج منها عدة جمل من خلال تحريك عناصرها عن مواضعها الأساسية فينتج مثلا من جملة: أَكَلَ الرَجُلَ التَفَاحَةَ، الجمل الآتية:

1- أكل التفاحة الرجل.
2- التفاحة أكلها الرجل.
3- الرجل أكل التفاحة.

أي أن تحويل الاسم إلى موضع الابتداء، هو تحويل عارض قد حدث للقاعدة الأساسية (فعل+اسم+اسم). و ذلك بنقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركا في الموقع الذي كان يحتله ضميرا يعود عليه.

أي أن بنية الجملة (اسم+فعل+اسم) جملة محولة عن جملة أساسية في البنية العميقة ولا يمكن اعتبارها -ذاتها- قاعدة أساسية مستقلة في البنية العميقة،لأن اعتماد هذه البنية يؤدي إلى إنتاج جملا صحيحة و أخرى غير صحيحة، و هذا يتعارض مع مفهوم القواعد التوليدية التحولية التي "تتيح إنتاج جمل اللغة الأصولية (الصحيحة) كلها و تمنع في الوقت نفسه إنتاج الجمل غير الأصولية (الخاطئة)[6].

- جماليات التقديم والتأخير"Permutation" في ضوء منهج بلاغي متكامل :

و في سياق حديثنا عن نمط التقديم والتأخير بلاغيا في الخطاب القرآني وصولا إلى تحديد نماذج الإيقاع في بنيته التركيبية في ضوء المنهج الأسلوبي -أو في ضوء منهج بلاغي متكامل- رأينا من الواجب إدراج رأي واحد من أبرز علماء البلاغة والإعجاز القرآني بعد مرحلة التوقف و الجمود أي في بدايات القرن السادس الهجري ألا و هو السكاكي (ت 626هـ) "و هو من علماء القرنين السادس و السابع، الذي خلف وراءه ماضيا عامرا بالجهاد المتواصل في ضروب المعرفة، و كنوزا ذات قيمة جلية في تاريخ البلاغة العربية، لم يفته في كتابه "مفتاح العلوم" الإدلاء برأيه في إعجاز القرآن... فهو يرى أن القرآن معجز بالنظم -كما قال عبد القاهر الجرجاني- والإعجاز في نظره لا يدرك إلا بالذوق، و طول خدمة علم البلاغة،وممارسة الكلام البليغ، كما أورد السكاكي أربعة و جوه الإعجاز...وهي: الصرفة، و الأسلوب من حيث الابتداء، وسلامته من التناقض و اشتماله على مبدأ الغيب... ثم نراه يقدم وجها يرتضيه وهو: كون الإعجاز أمرا من جنس البلاغة و الفصاحة لا يتأتى إلا بطول خدمة علميها: المعاني والبيان"[7].

ولا شك أن هذه النظرية في الإعجاز القرآني تجعلنا نؤمن بمبدأ بديع القرآن الكريم الذي قوامه الإعجاز والتحدي و التأثير في خطابه بالألفاظ و الأساليب والتراكيب و الإيقاع.

و مما يلاحظ كذلك أن السكاكي قد أدرك أن عملية التقديم والتأخير من فرع علم المعاني -بلاغيا- متزامنة، و لا يحدث أي منهما إلا بحدوث الآخر، و من ثم رأى أن اعتبارات تأخير المسند لن يكون إلا عند وجود اعتبارات تقتضي المسند إليه[8]. « فالتأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه، و عليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عد مقتضيات الأحوال»[9]. و لهذا اقتصر السكاكي في مبحث التقديم و التأخير على تناول وجوه التقديم، و دون الإشارة إلى وجوه التأخير، باعتبار أن الأصل في تحريك أطراف الصياغة هو التقديم وليس التأخير، و ما ارتباط المصطلحين معا إلا إشارة إلى الحركة الأفقية المزدوجة، التي تحدث لأطراف الصياغة، أما من حيث الوظيفة الجمالية فهي ترتبط بوجود التقديم فحسب.

و رأي السكاكي في هذه المسألة ضمن هذا المبحث لا تعدو أن تكون مقتصرا على ثلاثة مسالك أساسية للتقديم هي: تقديم المسند إليه، و تقديم المسند، و تقديم متعلقات الفعل.

و في سياق تقديم المسند إليه نرى أن السكاكي و كثيرا من البلاغيين قد اضطربوا في تحديد وجوهه، فبينما نرى أن تقديم المسند إليه يكون فقط إذا كان الخبر جملة فعلية، حيث أن البنية العميقة تشير إلى تحويل في بناء التركيب السطحي، نرى أن السكاكي يعد من تقديم المسند إليه تقديم المبتدأ على الخبر الأسمى، و يرى أن هذا التقديم له صلة بتشويق السامع أو بتفاؤله، أو بتلذذ المتكلم، أو اهتمامه بالمقدم أو غير ذلك.

و مع إقرار السكاكي بأن المبتدأ المعرف أصله التقديم على الخبر، فإنه يحاول أن يبحث عن مبررات لهذا التقديم، لها اتصال بالجانب البلاغي أو الأسلوبي لا النحوي، يقول: «وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم، ثم كونه أهم يقع باعتبارات مختلفة إما لأن أصله التقديم و لا مقتضى للعدول عنه... وإما لأن في

تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه، إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق»[10]. فكيف يكون أصل المسند إليه التقديم، وقد جاء في موضعه، ثم نتحدث عنه و كأنه قد تحرك من وضع إلى وضع ؟!! و كيف يكون تشويق السامع سببا في تقديمه مع أن السبب هو وقوعه معرفا محكوما عليه، وخبره نكرة موصوفة محكوما به، و لا يجوز نحويا تقديم النكرة على المعرفة، إن لم يكن هناك اعتبارات بلاغية تقتضي تقديمها أي أن المسند إليه المعرفة و المسند النكرة، لم يكن بينهما تسابق على تصدر الجملة حتى نحكم بفوز المسند إليه بتلك المرتبة، « فليس كل تقديم أو تأخير يكون لغرض، له علاقة بالأسلوب إذ يتقدم عنصر من عناصر الجملة على غيره لأن الناموس اللغوي يقتضي تقديمه»[11].

بل إن السكاكي نفسه يقرر أنه «لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ»[12] أي أن المبتدأ –إن لم يكن هناك سبب للعدول به عن موقعه– يقع في صدر الجملة النحوية، باعتباره الموضع المقرر له سلفا، و عندئذ لم يحدث له تحريك إلى الأمام أو إلى الخلف، و لا يمكن وصف الشيء بالتقديم إلا إذا تحرك من موضعه إلى موضع آخر سابق عليه.

و الغريب أن السكاكي يطبق هذا التصور الخاطئ على معظم الرتب النحوية القارة في مواضعها، و يعتبر تقديم رتبة نحوية على رتبة أخرى في الأصل، هو من باب التقديم الذي يعود إلى العناية بها أو إلى أهميتها، فيقول: "والعناية التامة بتقديم ما يقدم و الاهتمام بشأنه نوعان: أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعرف، فإن أصله التقديم على الخبر نحو زَيدٌ عَارفٌ، وكذا الحال المعرف فأصله التقديم على الحال نحو: جَاء زيدٌ راكباً، و كالعامل فأصله التقديم على معموله نحو: عَرَفَ زَيدٌ عَمراً، و كانَ زَيدٌ عارفاً، و إن زيدا عارفٌ، و مَن زَيدٌ، وغلامُ عمرٍو، و كالفاعل فأصله التقديم على المفعولات...و كالمفعول المتعدى إليه بغير وساطة فأصله التقدم على المتعدى إليه بواسطة نحو: ضربتُ الجانِي بالسوطِ، و كالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها...و غير

ذلك لما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصالة بالاطلاع، و ثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه و الاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك و أن التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته و قيل لك ما الذي تتمنى؟ تقول: وجهَ الحبيبِ أتمنّى..."[13].

و آثرنا أن ننقل النص –على طوله– لنبين أن السكاكي يخلط بين نوعين من التقديم هما:

1- تقديم الرتب النحوية بعضها على بعض كتقديم رتبة العمدة على رتبة الفضلة، ورتبة المبتدأ على رتبة الخبر....إلخ، و تلك لا اختيار للمتكلم فيها لأن تجري و فق قواعد النحو في ترتيب أجزاء الجملة، و من ثم لا ينم ترتيبها عن فائدة بلاغية زائدة.

2- تقديم بعض العناصر اللغوية على بعضها، و تحويلها عن مواضعها المقررة لها إلى مواضع أخرى لتحقيق غرض بلاغي أو نسق أسلوبي بديع أو ملمح إيقاعي جميل مؤثر في آليات الخطاب و فلسفة الدعوة في ثنايا النص القرآني المقدس... و هذا هو مدار مبحث التقديم و التأخير من حيث تقنيات و إجراءات بعض أمارات التحليل الأسلوبي في ضوء المباحث البلاغية عند السكاكي.

و نعتقد جازمين أن الاعتبارات التي يتحدث عنها السكاكي في مقام تقديم المسند إليه: كالتشويق و التعظيم و التلذذ و التخصيص، لها اتصال بترتيب المعاني في النفس، و تقدم بعضها على بعض، و ليس بالتقديم اللفظي للمسند إليه، و هناك فرق بين أن يكون التشويق أو التفاؤل أو التعظيم أو غيرها سببا في تقديم بعض المعاني في النفس على البعض، و بين أن يكون سببا في تقديم المبتدأ على الخبر لفظا.

يقول السكاكي: «إذا قلت: زيد المنطلق، قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد، أما باعتبار تعريف العهد إن كان المنطلق عنده معهودا، و أما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها. و إذا قلت المنطلق زيد قلته للمتشخص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين: و هو طالب لتعيينه في الخارج»[14]. أي أن طلب السامع حكما لزيد كان سببا في وقوع الابتداء على "زيد" و طلب تعين المنطلق كان سببا في وقوع الابتداء على

"المنطلق"، و لم يكن هذان الاعتباران سببا في تقديم "زيد" أو تقديم "المنطلق"، و إنما تقدم كل منهما في حالته باعتبار الأصل و مجرى العرف النحوي.

أو بعبارة أخرى إن في قولنا: "زيد المنطلق" لم يكن وقوع زيد في صدر الجملة تحقيق لمطلب التقديم والتأخير، و إنما لأنه مسند إليه و مثبت له المعنى و تأخر المنطق لأنه مسند ومثبت به المعنى وهكذا في "المنطلق زيد".

و إذا كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى و يسند إليه، و الخبر هو الذي يثبت به المعنى و يسند به، فتقديم المبتدأ على الخبر لفظا يكون جريا على الأصل، و ليس من قبيل التحريك الطارئ على الصياغة الذي تتميز به بنية التقديم و التأخير لتحقيق عرض بلاغي معين. و إذا كان التركيب "لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، و حتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه و أنه الصواب، إلى فكر و روية فلا مزية، و إنما تكون المزية و يجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، و رأيت للذي جاء عليه حسنا و قبولا، تعد مهما إذا أنت تركته إلى الثاني"[15].

و قد حاول أصحاب شروح التلخيص أن يجدوا مخرجا لما ذهب إليه السكاكي والخطيب القزويني، بأن قالوا: إن المقصود من تقديم المسند إليه هو التقديم المعنوي فحسب لا اللفظي يقول السبكي شارحا قول صاحب التلخيص بتقديم المسند إليه لكون ذكره أهم بأنه: "يريد التقديم المعنوي، فإن المسند إليه محكوم عليه، و المحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به، و إن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند إليه التقديم إن كانت الجملة اسمية، و التأخير إن كانت فعلية..."[16]. لكننا متفقون جميعا على أن مبحث التقديم و التأخير يتناول ظاهرة الصياغة وإيقاع التركيب، و ما يجري فيهما من تحريك لبعض عناصرها، لتحقيق فائدة ما، لا تقديم العناصر وترتيبها ذهنيا أو عقليا.

و عليه، فإن التقديم لا يصيب المسند إليه المخبر عنه باسم لجريانه على الأصل، و مما يعضد و يقوي ما نذهب إليه أن ضياء الدين بن الأثير، و يحي بن حمزة العلوي في

تناولهما لوجوه التقديم المختلفة قد تجاهلا تماما تقديم المسند إليه، باعتبار أن ذلك يجري على الأصل، و ليس وراءه غرض بلاغي[17]. و هكذا فإن تقديم المسند إليه لا يقع إلا مع الخبر الفعلي، حيث يمكن رده إلى صورته الأولى كفاعل للفعل المذكور، و يكون «تأخير المسند إليه في هذه الحالة هو الأصل، ليصبح تقديمه انحرافا و عدولا عن هذا الأصل وهو انحراف صحيح »[18].

و قد رأى السكاكي أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يأتي ليحقق أحد احتمالين: إما التخصيص أو تقوية الحكم غير أن الذي يتحكم في الفصل بين هاتين الوظيفتين أحد أمرين:

الأول: إن كان نظم الكلام يجري على الظاهر، فإنه لا يفيد إلا تقوية الحكم و تقريره في ذهن السامع لاختصاص المسند إليه به، ولا يقدر حينئذ تقديم وتأخير —من وجهة نظر السكاكي– كقولنا: أنا عرفت، و أنت عرفت، و زيد عرف، فإن "أنا" مبتدأ و"عرفت" خبره و كذلك "أنت عرفت" و "زيد عرف". و يعلل السكاكي سبب تقوية الحكم بأن "المبتدأ لكونه مبتدأ" يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم سواءا كان خاليا عن ضمير المبتدأ، نحو : زيد غلامك، أم كان متضمنا له نحو: أنا عرفت و أنت عرفت، و هو عرف، و زيد عرف، ثم إذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة، فإذا قلت: هو يعطي الجزيل كان المراد تحقيقا بإعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به"[19].

و على الرغم من أن السكاكي يتكلف إجراء الكلام على ظاهره ليفيد بذلك تقوية الحكم فإن تفرقته بين الجملتين: "أنت لا تكذب، و لا تكذب" بأن الأولى تفيد تقرير الحكم و تقويته دون الثانية، تشير إشارة واضحة إلى أنه لا بد من تقرير أصل الكلام كي نحكم على تقوية الحكم أو عدم تقويته. يقول السكاكي: «إذا قلت أنت لا تكذب كان أقوى للحكم ينفي الكذب عن المخاطب من قول لا تكذب من غير شبهة، و من قولك لا تكذب أنت، فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو

لا غيره لا لتأكيد الحكم فتدبره»[20]. أي أن تأكيد الحكم لم يتحقق إلا بعملية تقديم المسند إليه أو الفاعل في المعنى على المسند، و كان أحرى بالسكاكي أن يقرر وجود تقديم و تأخير في هذا النمط من التعبير، ثم يترك للسياق اللغوي و المقام عملية استنباط الفائدة إن كانت تقوية الحكم أو تخصيصا أو تشويقا أو غير ذلك.

ففي قوله تعالى: " وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ" (سورة الفرقان، الآية : 3).

يقول السكاكي: «لا ليس المراد أن شيئا سواهم لا يخلق إنما المراد تحقيق أنهم يخلقون»[21] و لكن ليس الذي أفاد تقوية الحكم هو أخذ الكلام على ظاهره، و عدم تقدير تقديم و تأخير في الآية. و إنما السياق يبين أنهم خَلْقُ الله تعالى. و يريد أن يؤكد مخلوقيتهم و عجزهم عن الفعل، و من ثم لا يستحقون العبادة، و من المحال أن يراد التخصيص لأن خلق الله تعالى ليس مقصورا عليهم فهو سبحانه يخلقهم و يخلق غيرهم – و الله أعلم–.

الثاني: إن كان نظم الكلام يجري على أن يقدر أصل النظم فإنه يفيد التخصيص قال تعالى: " لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ" (سورة التوبة، الآية: 101). «المراد لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره لإبطانهم الكفر في سويدات قلوبهم»[22].

غير أن السكاكي لا يرى أن تقدير أصل النظم يمكن أن يتحقق في جميع الجمل المستخدمة من هذا النمط، وإنما هناك جمل يصح فيها التقدير، و أخرى لا يصح فيها ذلك. فإذا كان المسند إليه اسما ظاهرا معرفا كقولنا: "زيد عرف" لا يصح معه التقدير لأنه بتقدير أصل النظم تصبح "عرف زيد" فيكون زيد مرفوعا بعرف و "حينئذ لا يكون له احتمال التقدم على الفعل، كما سبق في علم النحو، فلا يكون لقولنا: "زيد عرف" غير احتمال الابتداء"[23]. وعليه فهو لا يفيد إلا تقوية الحكم.

في حين أنه يرى أننا عندما نقول "هو عرف" أنه يمكن تقدير أصل النظم بـ "عرف هو" فتكون "هو" فاعلا في المعنى لا في اللفظ لما عرف في علم النحو أن ضمير

الفاعل لا ينفصل إلا إذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع الالتباس، وإذا تقدم عليها إلا صورة كنحو ما ضرب إلا هو، أو معنى كنحو إنما يدافع عنك أنا، إذ المعنى لا يدافع عنك إلا أنا، و إذا لم يكن "هو" فاعلا احتمل التقديم على الفعل، فإذا قلنا: هو عرف كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء في موضعه"[24].

و لا يخفى علينا ما يقوم به السكاكي من تحمل في التفرقة بين المسند إليه (الضمير) و المسند إليه (الاسم الظاهر المعرف) مع أن الصورتين لا تختلفان عن بعضهما عند تقدير أصل النظم، لأن كلا منهما يصبح فاعلا مرفوعا بالفعل، و بتقديم أصل النظم يعود الضمير المنفصل إلى حالته الأولى من الاتصال، لأن انفصاله كان فقط بفعل التقديم.

و من ناحية أخرى يرى السكاكي أن المسند إليه إذا كان اسما نكرة فإنه يفيد التخصيص مطلقا، و ذلك نحو: رجل جاءني، فقد "قدر السكاكي أصله جاءني رجل لا على أن "رجل" فاعل جاءني، بل على أنه بدل من الفاعل، الذي هو الضمير المستتر في جاءني كما في قوله تعالى : " وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ" (سورة الأنبياء، الآية:3) " أن الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا، و فرق بينه و بين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه إذ لا سبب لتخصيصه سواه، و لو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه و هو التعريف"[25].

و لذلك يصح أن نقول رجل جاءني لا امرأة أي أن الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون التخصيص قصر قلب، أو نحو: "رجل جاءني لا رجلان" أي أن الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان فيكون التخصيص قصر إفراد.

و هكذا نرى أن السكاكي يضطرب في معالجته لوجوه تقديم المسند إليه، فما إن يقرر أمرا من الأمور حتى ينفيه بنفسه عند تعامله مع واقع اللغة، و ما ذلك إلا لأنه ظل محصورا في إطار المبحث النحوي أو مبدأ الصحة والخطأ، و أهمل دور السياق في تحديد الوظيفة الدلالية لكل جملة لغوية، مع أن العلم بأن اللغة الإبداعية تتعمد اختراق و مخالفة قواعد اللغة أو نظمها لتبني نظاما لغويا و نسقا نحويا خاصا بها يفي بمتطلباتها، و بذلك لا يمكن أن نقرر بصورة مسبقة الوظيفة الدلالية أو البلاغية أو الإيقاعية التي يمكن

أن تؤديها هذه الجملة أو تلك، أو هذا التركيب أو ذاك، دون الرجوع إلى السياق. لأن ذلك مما يحجر على حيوية اللغة الإبداعية، و يتعارض مع واقعها الفعلي، فلا بد لنا إذن من أن نحتكم إلى السياق اللغوي، و الموقف الشعوري الذي تلتبس به التراكيب في إفراز القيمة الدلالية والجمالية.

و على مستوى تقديم المسند لم يقع خلاف فيه على النحو الذي رأيناه في تقديم المسند إليه، وما ذلك إلا لأن المسند (الخبر) موضعه التأخير، فإن قدم فلا بد أن يتم ذلك عن غرض معين.

و مما ينبغي الالتفات إليه أن المسند (الفعل) إذا تقدم على فاعله لا يعد – من وجهة نظرنا- من باب تقديم المسند على المسند إليه، لأنه – بهذه الصورة - يجري على الأصل بحكم قانون الرتبة «لأن الفعل عامل و الفاعل مرفوع به، و لا يصح أن يؤخر عامل على مرفوعه»[26] فتقديمه يعد جريانا على الأصل، و من ثم لا ترتبط به وظيفة جمالية إضافية. و مع ذلك فقد رأى السكاكي أن المسند (الفعل) يمكن أن يتقدم على المسند إليه الفاعل (لفظا ومعنى) لإفادة التجديد دون الثبوت، فيقول في مقام ذكر وظائف تقديم المسند على المسند إليه "أو يكون المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت، فيجعل المسند فعلا و يقدم البتة على ما يسند إليه في الدرجة الأولى"[27]. ويقصد بالدرجة الأولى الفاعل المتأخر عن فعله لفظا و معنى.

و هناك من يرى أن تقديم المسند الفعلي على مرفوعه قد يكون للتفاؤل الذي يسمع من أول وهلة ما يسر، كقول أحد الشعراء :

سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ وَتَزَيَنَتْ بِبَقَائِكَ الأَعْوَامُ

فتقدم الفعل (سعدت) للدلالة على التفاؤل. وقد حاول شرح التلخيص أن يبرروا هذا التقديم بقولهم: «لا يُقَالُ هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل، إذ لا يقال في المسند قدم لغرض كذا إلا إذا كان جائز التأخير على المسند إليه، لأنا نقول التمثيل مبني على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل»[28]. غير أن استنادهم على مذهب الكوفيين بجواز تقديم الفاعل على فعله يعد شاهدا عليهم لا

لهم، إذ إن جواز تقديم الفاعل على الفعل لا يعني أنه الأصل في التركيب الذي يمكن أن تنحرف عنه الصياغة فيتقدم الفعل عليه، و إنما هو عدول أو انحراف جائز عن الأصل النحوي –عند الكوفيين– و الذي يمكن أن ترتبط به –هو– مزية التقديم لا بالفعل على نحو ما رأينا في تقديم المسند إليه على خبره الفعلي.

و كما أن تقديم المسند إليه على المسند الأسمي لا يعد –من وجهة نظرنا– تقديما طارئا ذا فائدة بلاغية مقصودة، فإننا نقول هنا أيضا إن تقديم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل) لا يعد تقديما ذا فائدة بلاغية كذلك. أما تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) فقد ارتبطت به عدة اعتبارات أهمها التخصيص، أو التنبيه على أنه خبر لا نعت، أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقول الشاعر[29]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُنيا بِبَهْجَتِهَا   شَمْسُ الضُحَى و أَبُواسْحَاقَ و القَمَرُ

فالشاعر عندما أراد أن يلفت انتباه السامع إلى مكانة الممدوح، و يشوقه إلى معرفته أحدث تحريكا لعناصر الصياغة، قدم فيها الخبر النكرة على المبتدأ، لتكون معرفة المتلقي بالخبر أولا دافعا قويا إلى تعلقه بمعرفة المسند إليه، وخاصة بعد أن قيد الخبر بصفات تبعث على الغرابة و العجب.

فقوله "ثلاثة" خبر مقدم، و وصفه بالإشراق الذي أسند إلى الدنيا، و جعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت النفوس إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا و هو المسند إليه الذي و هو قوله «شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر».

و قد اشترط السكاكي في هذا السياق تطويل الكلام في المسند و إلا لم يحسن ذلك الحسن[30] و كأنه يرى أن تقديم المسند في هذا المقام لا يكفي –وحده– لإفادة التشويق، و إنما لابد أن يتضافر معه السياق اللغوي، و القرائن المعنوية، و هذه لفتة ذكية إلى تجاوز ربط وظائف التقديم بالصورة اللفظية إلى ربطها بالسياق الذي تتضافر فيه عدة قرائن لإفادة المعنى المقصود.

و قد يؤدي تقديم المسند على المسند إليه إلى إفادة التخصيص كقوله تعالى: "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ" (سورة الكافرون، الآية: 6) فلما كان سياق الآية يدور حول

عصيان جماعة من الكفار للاستجابة إلى دعوة التوحيد، و أنهم قد طالبوا الرسول صلى الله عليه و سلم، أن يعبد آلهتهم سنة و يعبدوا إلهه سنة، فإن الحال يقتضي أن ينفي الرسول الكريم عن نفسه عبادة أصنامهم نفيا قاطعا، و يؤكد في الوقت نفسه ابتعادهم عن دعوة الحق و مجافاتهم لها أبدا، لذا وقع التقديم في الصياغة ليؤدي هذه الوظيفة الدلالية. فتقدم المسند الجار و المجرور «لكم» على المسند إليه «دينكم»، ليفيدا اختصاصهم بتلك العبادة، و تقدم الجار و المجرور «لي» على المسند إليه «دين»، ليفيد أيضا اختصاص الرسول صلى الله عليه و سلم بدين الحق لا غير، أو بعبارة أخرى أفاد التقديم معنى أن شرككم مقصور عليكم، و توحيدي مقصور علي، و كان الوصول بين الجملتين تأكيدا لفكرة التضاد المعنوي بينهما.

و لأن تقديم المسند على المسند إليه يفيد الاختصاص غالبا، لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في قوله تعالى: "لاَ رَيْبَ فيه" (سورة البقرة،الآية: 2) لأن تقديم المسند هنا يعني اختصاص القرآن الكريم بنفي الريب عنه دون سائر الكتب السماوية و هذا ليس بمراد... أما التنبيه على أنه خبر لا نعت فمنه قول الشاعر[31]:

لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُ مِنَ الدَهْرِ

فمما لا يدع مجالا لشك أن الشاعر أو الباث أو الناص يحرص عادة على أن يبلغ المعنى إلى المتلقي كاملا، و أن يزيل أي إبهام قد ينقص شيئا منه. لذا رأى الشاعر –هنا– أن إجراء الكلام على صورته الأصلية «هِمَمٌ لَهُ» قد يوهم المتلقي بأن الجار والمجرور نعت للمبتدأ النكرة، و أن الخبر سيذكر فيما بعد «لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لأمرين يتعاضدان في ذلك، استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف، ليتقوى بذلك فائدة الحكم، ... وصلاحية الظرف أن يكون من صفاته»[32].

فتأخر الجار و المجرور في هذا السياق قد يخل بالغرض الدلالي، الذي يتمثل في تعظيم الممدوح و تمكينه في القلوب.

و فيما يتعلق بتقديم متعلقات الفعل، فقد رأى السكاكي أن يتخذ صورتين:

الأولى: أن يقع التقديم بين الفعل و ما يتعلق به من مفاعيل و ظروف و مكملات.
الأخرى: أن يقع التقديم بين المتعلقات بعضها على بعض و ينطلق في كل ذلك من مبدأ أساس و هو أن «التخصيص لازم للتقديم» لذلك يرى أن قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (سورة الفاتحة، الآية: 5) المقصود به نخصك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك[33].

في حين رأى ضياء الدين بن الأثير غير ذاك، و قال: «إنه لم يقدم المفعول فيه [به] على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: "الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمـنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" فجاء بعد ذلك إياك نعبد و إياك نستعين، و ذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو حرف النون، ولو قال نعبدك و نستعينك لذهبت تلك الطلاوة و زال ذلك الحسن»[34].

- بنية الإيقاع الدلالي والصوتي في ظاهرة التقديم والتأخير:

و هذه سمة في الإيقاع الدلالي و الصوتي لها ميزتها في الخطاب القرآني بوصفه ظاهرة لغوية و لسانية في المقام الأول، لأن موسيقى اللغة من أدل أدوات التعبير الجمالي في هذا الخطاب الإلهي المعجز، و لاسيما إذا تعلق الأمر بلغة القرآن التي تحدّت فصحاء و بلغاء الدنيا لأن يأتوا بمثلها فعجزوا و الأمثلة في النصوص المقدسة من كتاب الله تبارك وتعالى تبقى شاهدة على سمو الروح كما أن الأمر — في اعتقادنا- يتعلق بالجانب الدلالي أكثر من الجانب الصوتي على نحو ما رأى ابن الأثير، حيث إن سياق الآيات يوحي بضرورة اختصاص ذلك المنعم بكل تلك النعم بالعبادة دون غيره، و لا مشاحة أن توافق الجانب الدلالي — هنا- مع الجانب الصوتي، فأضفى على البنية التركيبية زيادة حسن وتأثير و جمال. و لو أن الأمر في الآية مقصور على مراعاة الإيقاع و الفواصل، و تحقيق التناغم الصوتي في البنية السطحية، دون الجانب الدلالي لرأينا ذلك يتعارض مع سياق

الآية الذي يتطلب اختصاص المنعم بالعبادة في مقابل تلك النعم التي لا تحصى و لا شك في أنه إذا تعارض الجانب الدلالي مع الجانب الصوتي فإن الأول هو المقدم لما يرتبط بـه من وظائف أساسية في الخطاب و التعبير.

و مما يوضح ارتباط عملية التقديم و التأخير بالجانب الدلالي بالدرجـة الأولى، مدى ارتباط الكلمات في الجمل و تناسق مفردات مضامين النص بطريقة جميلة في الأداء و التصوير، يكشف عن مقصد المتكلم قوله تعالى: "لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُـونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً" (سورة البقرة، الآية: 143) فـ «أخرت صـلة الشـهادة أولا وقدمت ثانيا؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، و في الآخر اختصاصهم بكون الرسول صلى الله عليه و سلم شهيدا عليهم»[35].

و كما أن التقديم يقع بين الفعل و معموله فإنه يقع أيضا بين المعمولات بعضها على بعض، غير أن الذي يتحكم في تقديمها درجة العناية بالمقـدم، و مراعـاة الـنظم لمقتضى الحال. و لعل هذا السياق من أكثر سياقات عملية التقديم و التأخير دلالة علـى وعي السكاكي بضرورة ارتباط التقديم بالساق اللغوي، و موافقته لمقتضيات الأحـوال؛ لذلك كان تفسيره لأي صورة من صوره يربط بينهما و بين المعنى السابق **Antérieur** لها أو اللاحق **Postérieur** :

أو بصفة أشمل بالسياق اللغوي، ففي تفريقه بين قوله تعالى: "وَجَاء رَجُلٌ مِّـنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى" (سورة القصص، الآية: 20) و قوله سبحانه: "وَجَاء مِنْ أَقْصَـى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى" (سورة يس، الآية: 20) رأى أن تأخير الجار و المجرور بعد الفاعل في الأولى جاء في موضعه جريا على الأصل. في حين أن تقديمه على الفاعـل في الآيـة الثانية كان لاشتمال ما قبلها على سوء معاملة أهل القرية للرسل صلوات الله و سـلامه عليهم من إصرارهم على تكذيبهم، فكان تقديمه لالتفات السامع إلى تلـك القريـة و إبغاضها و النظر إن كانت كلها كذلك أم فيها من يفعل الخير. و قد يكـون تقـديم المتعلقات لعارض اقتضى ذلك، كقوله تعالى: "فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ" (سورة المؤمنون، الآية: 24) فذكر المجرور بعد صفة الملأ و هو موضعه أي أنه جـرى علـى

الأصل، و في آية أخرى قال الحق عز وجل: "وَقَالَ الْمَلأ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا" (سورة المؤمنون، الآية: 33) «فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم أولى، و هو أنه لو أخر عن الوصف، و أنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه "و أَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" (سورة المؤمنون، الآية: 33) لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا و اشتبه الأمر في القائلين أهم من قومه أم لا»[36].

و قد يأتي التقديم لرعاية الفاصلة، و لعل هذا السياق من أدل و أبلغ وجوه سياقات التقديم و التأخير كذلك، لارتباطه العضوي بموضوع بحثنا و الأهداف المتوخاة منه، و من نماذجه ما ورد في قوله تعالى: " فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى" (سورة طه، الآية : 70) و في سورة «الشعراء» " قَالُوا آمَنَا بِرَبِ العَالَمِينْ .رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ" (الآيتان: 47-48)كل ذلك لموسيقى اللغة أو مبدأ المحاذاة أو للمحافظة على سياق الفاصلة، حيث تشاكل و تحاذي نهاية الآية الأولى نهاية آيات السورة في مجملها، و التي بُنِيَتْ على الألف المقصورة، في حين تأتي الآية الثانية موافقة في بنائها على حرف النون نهاية آيات سورة "الشعراء" التي بنيت كما هو معلوم على حرف النون.

و مما يلاحظ أن متعلقات الفعل لا تتخذ مواقع ثابتة فيما بينها، و أنه من النادر أن نقرأ عددا من الجمل ونرى التزاما واضحا في الترتيب بين متعلقات الفعل أو مكملات الجملة و ربما يرجع ذلك إلى أنها لا تلعب دورا أساسيا في تركيب الجملة العربية، و لا تحتفظ لنفسها برتبة محددة كما هو الحال بالنسبة للمسند و المسند إليه، ومن ثَمَّ فإن تحريكها من مواقعها لا يغير كثيرا من الوظيفة الدلالية للجملة، و إن كان يلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام الصوتي في البنية الإيقاعية وخاصة في نظام الجملة القرآنية.

و لعل التناغم الصوتي للعبارة يكون –أحيانا- دافعا قويا لأن يميل المتكلم إلى ترتيب معين دون آخر حتى وإن كان لا يشعر بذلك، فمثلا "لماذا نميل إلى القول [رأيت] سعاد و فاطمة و لا نعكس هذا الترتيب ما دمنا نعتمد على حس فني؟ هل لأن سعاد

أجمل من فاطمة لا نظن ذلك. و إنما لأن إيقاع الجملة هكذا أحسن. فعندما يتوالى اسمان ليس بينهما ترتيب يعود إلى المقام، فإن من الأفضل تقديم الاسم الأقصر على الأطول، و "سعاد" يتكون من مقطعين، و "فاطمة" من ثلاثة، و ينجح المتكلم بفطرته إلى تحقيق هذا المبدأ الجمالي، و إن لم يكن دائما على وعي به"[37].

و قد تنبه و فطن الدكتور محمد عبد المطلب و هو أحد رواد المشهد النقدي العربي الجديد إلى ربط اعتبارات التقديم والتأخير بعناصر العمل الأدبي، فرأى أن التبرك بالمسند إليه، أو التلذذ بذكره، أو الاهتمام به يرتبط بالدرجة الأولى بالمبدع، في حين أن الاعتبارات التي تتصل بالمتلقي تتمثل في سياق التشويق، أو محاولة تعديل فكر المتلقي، إذا كان الإخبار عن المسند إليه بأمر مستغرب خلاف ما قد يتبادر إلى الذهن كما نقول: الزاهد يشرب و يطرب، أو في تعجيل المسرة له، أما السياقات التي تتعلق بطبيعة الصياغة فقد لاحظها في تقوية الحكم بين المسند و المسند إليه، و في تخصيص المسند بالمسند إليه، أو إذا كان التحليل النحوي موهما بغير المراد أو في رعاية الفاصلة[38]. و مما تقدم نستلهم أن مبحث التقديم و التأخير يؤدي قيمًا جمالية مهمة تتولد من سياقاته المختلفة، التي تتحكم فيها عدة اعتبارات، منها ما يرتبط بالمتكلم و منها ما يرتبط بالمتلقي و أخرى تتصل بطبيعة الصياغة ذاتها. فهذه العناصر مجتمعة تقتضي نظمًا معينا للمفردات يتواصل و يتقارب مع حاجتها و مستوياتها المختلفة.

و بمعاودة النظر في أساليب التقديم التي تناولها السكاكي بالتحليل و التقصي، نرى أنه كان على وعي بالعلاقة الجدلية بين وجوه التقديم المختلفة، و عناصر العمل الأدبي، فمن و جهة المتكلم يرى أن تقديم المسند على المسند إليه يكون «لأنه أهم عند القائل، كما إذا قلت: عليه من الرحمان ما يستحقه... أو كقوله:

و لَيْسَ بِمُغْنٍ فِي المَوَدَّةِ شَافِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الضُّلُوعِ شَفِيعُ»[39].

فقد قدم الشاعر المسند «بين الضلوع» على المسند إليه «شفيع» لبيان أهمية الشفاعة في النفس، و أثر ذلك في تحقيق المودة بين المتعاتبين، و أن غيابها عن هذا الموضع يقلل من جدواها و فاعليتها. كما أنه قدم في الشطر الأول المسند (الجار والمجرور) و

متعلقة على المسند إليه «شافع»، لأن انتفاء فاعلية الشفاعة –عنده– لعدم توافرها أصلا في ذات المتحدث عنه، أهم من الشافع نفسه، و كأن الشاعر يريد أن يقول إن تأصل الشفاعة في النفس و توفرها يغني عن شفاعة الآخرين.

و قد يتقدم المفعول به على فعله إذا كانت العناية بتقديمه أشد و الاهتمام بشأنه أكبر «لكونه في نفسه نصب عينيك، و أن التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تحدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته و قيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، فتقدم»[40]. و أصل الكلام أَتَمنَّى وَجْهَ الحَبِيبِ، و لكن قدم المتكلم المفعول به على الفعل و الفاعل لقربه من نفسه، و تعلقه به و تخصيصه بوقوع الفعل عليه. كما أن زيادة الاعتناء بذكر الشيء تتدخل في تقديم بعض المعمولات على بعض، كما يتضح في التفرقة بين قوله تعالى: "لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَـذَا إِلا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" (سورة المؤمنون، الآية: 83) و قوله عز من قائل: "لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" سورة النمل، الآية: 68).

ففي الآية الأولى جاء الكلام في موضعه حيث تقدم المرفوع و ما تبعه «نحن و آباؤنا» و تأخر المنصوب «هذا» في حين أنه في الآية الثانية تقدم المنصوب على المرفوع وما تبعه. و ذلك لأن إنكار الكفار للبعث في الآية الثانية كان أشد، باعتبار ما تقدمها من كلام يزيد من إبعاد تحقق المنكر، و هو قوله تعالى: "أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ" (سورة النمل، الآية: 67).

فإن كون آبائهم السابقين قد تحولوا إلى تراب و لم يبعثوا –على الرغم من وعدهم بالبعث– دليل على تبعيد البعث من وجه نظرهم، و قد أوضح السكاكي ذلك بقوله: «و الجهة المنظور فيها –ههنا– هي كون أنفسهم و كون آبائهم ترابا لأجزاء هناك من بناهم على صورة نفسه، و لا شبهة أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره، فصيره هذا العارض أهم»[41].

بينما الآية الأولى سبقت بقوله تعالى: "بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ، قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ" (سورة المؤمنون، الآية: 81-82).

و هذا أقل إشارة إلى تبعيد المنكر، و أقرب إلى التدليل على عنادهم في الخطاب لا إنكارهم للبعث.

و مما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن سياقات التقديم و التأخير لا تـــرتبط في ذاتها بقيمة بلاغية ثابتة، و إنما يظل للسياق الدور الأساس في تفسير هذه القيمة أو تلك. و قد تنبه السكاكي إلى ربط الآيتين السابقتين بما قبلها، إشارة واضحة إلى وعيه و تمـــام إدراكه بهذه الوظيفة.

و من جهة المتلقي: فإن سياقات التقديم التي تتصل به كثيرة و متنوعة تنم عـــن نسق أسلوبي سامق و ملمح بلاغي في غاية الجمال و المتعة و منها على سبيل المثال:

1- التشويق، كأن يتقدم المسند إليه المتصل بوصف عجيب أو بصلة، فيبعث ذلـــك في نفس المتلقي تشوفا و تشوقا لمعرفة الخبر[42] كأن تقول: «صديقك فلان الفاعل الصـــانع رجل صدوق».

2- أو يتقدم المسند على المسند إليه للفائدة نفسها، كقول الشاعر:

و كَالنَار الخَبَاةُ فَمِنْ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا و أَوَّلُهَا دُخَانٌ

فكان لتقديم المسند (كالنار) على المسند إليهما يشَوِّق المتلقي إلى معرفـــة مـــا بعدها، لما تشعر به كلمة «النار» من جليل الخطر، و ندرة توقع المتلقي لما يتلوها في هذا السياق.

و من الاعتبارات التي ربطها السكاكي بالمتلقي أيضا، فتؤدي إلى تقديم المسند على المسند إليه « أن يكون قلب السامع معقودا به كقولك: قد هلك خصمك، لمـــن يتوقع ذلك، أو لأنه صالح للتفاؤل...»[43].

أما من جهة الصياغة فإن من أهم السياقات التي تتعلق بها – عند الســـكاكي- تنطوي على تقوية، الحكم وتقريره في نفس المتلقي و ذلك كتقديم المسند إليه على المسند الفعلي، حيث يسند الفعل إلى فاعله مرتين، عند إسناده إلى المبتدأ (الفاعل في المعنى)، و عند إسناده إلى الضمير المتصل، فتقوى العلاقة بينهما، و يزداد تقريرها في نفس المتلقـــي كقوله تعالى: "وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ" (ســـورة

النمل، الآية: 17) فقدم المسند إليه «فهم» على المسند الفعلي «يوزعون» ليؤكد خبر حشر الجن و الإنس و الطير مجتمعين على صورة واحدة. وجاء هذا التأكيد و التقرير لأن حشرهم جميعا على «هذه الهيئة من الإيزاع و التداخل أمر غريب تحتاج النفوس على ما يؤنسها به و يقرره عندها»[44].

و من سياقات التقديم التي ترتبط بالصياغة المشاكلة الصوتية **Isotopie Phonétique** ومراعاة الفواصل كقولك: "الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى و أيد بهارون موسى، إذا أخرت المجرور بطل السجع"[45].

و كقوله تعالى: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" (سورة القيامة، الآية:22-23).

فالتقديم في الآية الثانية جاء ليطابق به رؤوس الآيات التي تشتمل على حروف متجانسة أو متقاربة مثل قوله جلا و علا: "كَلا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ و تَذَرُونَ الْآخِرَةَ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ" (سورة القيامة، الآيات: 20-25). يقول ابن الأثير: «و إنما قدم من أجل نظم الكلام لأن وله تعالى: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" أحسن من لو قيل وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربها، و الفرق بين النظمين ظاهر»[46].

و هكذا فإن سياقات التقديم و التأخير متعددة الجوانب، و أن دلالاتها البلاغية لا يمكن حصرها في عدد محدد من القيم، و إنما تظل في سياقاتها لا متناهية الأبعاد. و لا ريب في ذلك فهو عود على بدء «باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لَكَ عن بديعه، و يفضي بك إلى لطيفه، و لا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، و يلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عند، أن قدم منه شيء، و حول اللفظ من مكان إلى مكان»[47].

و هذا ما يمنح اللغة الأدبية القدرة على استيعاب مشاعر المبدعين و معانيهم، وإمكانية التميز و التفرد في بناء الأسلوب.

وفي ختام هذه الدراسة العلمية من إيقاع النص القرآني، الذي يعبق بأدبيات الجمال ويتكئ على جيوفلسفة الدعوة وأبجدية التأويل ومقاربات البؤر اللغوية و الدلالية

لتشكيل سيمفونيا الخطاب الإلهي المعجز. نؤكد جازمين أنه مـــن الثابـــت في الـــدين الإسلامي – العلم بأن القرآن الكريم حق وأنه عالمي الخطاب وأنه معجز من كل الوجوه وأنه منزل على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم – ليكون هديا ودستورا أزليا لكافة الناس . ومن ثوابت هذا الدين كذلك أن النص القرآني فضاء وحيز بلاغي معجز تتعايش في بنيته اللغوية والدلالية إيقاعات العصر ونبضات الحياة بكل مكوناتها، وأنه بنية جيو إستراتيجية وجمالية ونظمية صيغت في كلمات. وأن مطلق الإعجاز الأبدي لا يمكن حصره في مجال واحد: **unidimensionnel** وأن منوال الإعجاز أبعد وأعمق أثـــرا تصوره في موضوعات لغوية أو دلالية أو إيقاعية جاهزة. قال تعالى: " قُلْ لَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتْ رَبِي لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدَا «. صدق الله العظيم (سورة "الكهف" الآية 109).

الهوامـــش

1- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم : الدكتور محمد عبد المطلب، مكتبة الحرية الحديثة، 1984، ص: 142.

2- نظرية اللغة في النقد العربي : الدكتور عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1980، ص:213

3- اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان، الهيئة العربية العامـــة للكتـــاب، ط2، 1981، ص: 207

4- نلاحظ هنا أن الشاعر قد قدم و أخر في عناصر الصياغة دون مراعاة الرتب النحوية المحفوظة، فقد فصل بين (أبو أمه) و هو مبتدأ و(أبوه) وهو خبره (بحي) وهو أجـــنبي، و كذا فصل بين (حي) و(يقاربه) و هو نعت حي بـــ (أبوه) و هو أجنبي، وفصـــل بـــين البدل و هو (حي) و بين المبدل منه و هو (مثله) و قد استثنى على المستثنى منه، مما أدى إلى تعقيد التركيب اللفظي و غموض الدلالة.

أنظر المثل السائر، لابن الأثير، ج3، ص: 41، 42، وكذا الإيضاح في علوم البلاغـــة للقزويني. قدم له وبوبه وشرحه، الدكتور علي بوملحم، دار مكتبة الهـــلال، بـــيروت، ط2، 1991، ص: 29-30.

5- اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 207

6- أنظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، الـــدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1 1983، ص: 26-31. وأنظر أيضا : من الأنماط التحويلية في النحو العربي : الدكتور محمد حماسة عبـــد اللطيف، مكتبة الخانجي ط1، 1990 ص: 78. وانظر أيضا : الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط2، 1981، ص: 54-55.

7- مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس الهجري، الدكتور أحمد جمال العمري، دار المعارف القاهرة 1984، ص : 212

8- مفتاح العلوم : الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص: 196-219.

9- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت، ج1، ص: 447.

10- مفتاح العلوم للسكاكي، ص: 238.

11- الألسنية العربية، ريمون طحان، ص: 87.

12- مفتاح العلوم، ص: 213.

13- نفسه، ص: 237.

14- نفسه، ص: 213.

15- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، قراءة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1992، ص: 286.

16- عروس الأفراح : بهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت ج1، ص: 889.

17- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر؛ أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ج2 1990، ص: 35. وانظر الطراز ليحي بن حمزة العلوي، راجعه وضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت ج2، ص: 56-77.

18- نظرية اللغة في النقد العربي، ص: 216.

19- مفتاح العلوم، ص:.

20- نفسه، ص: 222

21- نفسه، ص: 222

22- نفسه، ص: 223

23- نفسه، ص: 224

24- نفسه، ص: 223

25- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ص: 74

26- نظرية اللغة في النقد العربي، ص: 216

27- مفتاح العلوم، ص: 221

28- أنظر مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص) دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت، ج2، ص:115، وكذا حاشية الدسوقي على شرح السعد(بهامش شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د. ت، ط1، ص:.216

29- مفتاح العلوم، ص: .221

30- نفسه، ص: .221

31- نفسه، ص: .219

32- نفسه، ص: .220

33- نفسه، ص: .233

34- المثل السائر، ج2، ص: .36

35- مفتاح العلوم، ص: .234

36- نفسه، ص: .239

37- نظرية البنائية في النقد الأدبي: الدكتور صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط3، 1985، ص: .388

38- أنظر البلاغة و الأسلوبية: الدكتور محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994، ص: 334-.337

39- مفتاح العلوم، ص: .220

40- نفسه، ص: .237

41- نفسه، ص: .239

42- نفسه، ص: .194

43- نفسه، ص: 220

44- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، الدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة ط2، 1980، ص: 175.

45- مفتاح العلوم، ص: 238.

46- المثل السائر، ج1، ص: 40.

47- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص: 106.